التفسير الكنسي للدين والاستبداد

ـ 1 ـ

لا يهدف هذا الفصل نقد عقيدة دينية معينة ولا أتباع عقيدة بعينها، مثل العقائد اليهودية أو المسيحية أو البوذية أو المانوية أو غيرها، وإنما المقصود بيان دور المؤسسات الدينية في صناعة أشكال مقدسة من الاستبداد الفكري، وقد تجلىٰ مفهوم المؤسسة الدينية في التاريخ بمصطلح الكنيسة دون حصرها بدين معين وإنما بوظيفة معينة قد لا يكون الدين الأصلي قد أتىٰ بها منذ البداية، لقد بحث علماء الكنيسة عن ولادة مفهوم الكنيسة وتطوره، فوجدوا أنها كانت نتيجة تفاعل بشري مع الدين[1]، وأنها في أول عهدها كانت وليدة مجتمع يهودي[2].

أما معنىٰ كلمة الكنيسة فقال ابن منظور في لسان العرب: (وكنيسة اليهود وجمعها كنائس، وهي معربة أصلها كُنِشْتْ. الجوهري: والكنيسة للنصارىٰ)[3]، ولعل أصلها اللغوي عربياً من الاستخفاء[4]، لأن الرهبانية بدأت في بيوت الخفاء هرباً من الظلم الروماني.

و معنىٰ الكنيسة في الاصطلاح: مؤسسة دينية راعية لأتباعها من المؤمنين[5]، فالكنيسة

---

(1) انظر: تاريخ الكنيسة المفصل، مجموعة فصول ومؤلفين، الفصل الثاني، العنصرة ولادة الكنيسة، بقلم جان بوتان، (من مفسري الكتاب المقدس)، دار المشرق، بيروت،الطبعة الأولى، 2002م، ج 1/ ص 20، 28.

(2) قصة محاكم التفتيش في العالم، الدكتور بسام اسخيطة، دار هيا للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2000م، ص 13.

(3) لسان العرب: ابن منظور، 6/ 199. وكتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تأليف أحمد المقري (770هـ)، دار القلم، بيروت، 744.

(4) انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 910.

(5) أنظر: تاريخ الكنيسة المفصل، هنري مرو، ج 1/ ص 28، 36.

سلطة دينية راعية، تعمل وفق سلم في الوظائف والمراتب والهيئات والمراسم والطقوس، "وظهر ذلك في تطوير إكليروس خاضع لنظام تراتبي حول الأسقف وفي ليترجيا لم تتغير بعد ذلك ميزاتها الأساسية، وفي نظام كنسي وفي شرع كنسي أيضاً "[1]، يعمل كل واحد منهم ضمن صلاحيات وضعتها المؤسسة الدينية نفسها، بهدف تنظيم علاقاتها مع رعاياها من المواطنين أو أتباع الكنيسة المعينة، وفي مجال معرفة الدين فقد حصر حق تفسير الكتاب المقدس من قبل رجال جعلتهم الكنيسة نفسها مقدسين وهم الذين يمثلون الكنيسة أو المؤسسة الدينية.

وهذا يعني أن مفهوم الكنيسة ووظيفتها ـ وإثر ظروف معينة ـ قد ولد جنيناً ثم نما وتطور حتىٰ وصل إلىٰ ما وصل إليه في هذا الدين أو ذاك، أو في هذه المؤسسة الدينية أو تلك، بل وأخذ شكل الإمبراطورية، في بعض العقائد إذ "في القرنين الثاني والثالث اتخذت الكنيسة المسيحية الشكل السيسيولوجي الذي حُفِظَ في أهم مظاهرة حتىٰ أيامنا في الطوائف الكاثوليكية والأرثوذكسية... باعتقادنا أن هناك طريقة معينة لتصور الكنيسة وتنظيمها وحقوقها علىٰ المسيحيين، وعلاقاتها بالسلطة العلمانية[2]، وأن هناك أيضاً طريقة معينة لممارسة السلطة فيها، وأن ثمة بعض تصرفات رؤساء الكنيسة المطابقة تماماً لتصرفات السلطات المدنية، يرقىٰ عهدها إلىٰ زمن اهتداء قسطنطين فقط، وإلىٰ أن المسيحية أصبحت ديانة الدولة في القرن الرابع، إلَّا أن المؤرخ الذي لا يخلو من الانتباه يجدها قائمة في الواقع منذ القرنين الثاني والثالث.

من وجهة نظر سوسيولوجية الكنيسة المسيحية، قد تتميز تلك الحقبة في ما تتميز به، بالملامح الآتية:

ـ انحصار السلطة علىٰ نحوٍ ما تتركز في الملوك، واتساع مجالاتها.

ـ اتسام شخص الأسقف بالطابع القدسي.

---

(1) انظر: تاريخ الكنيسة المفصل، هنري مرو، ج 1/ ص 75.

(2) تأتي كلمة العلمانية هنا مقابل كلمة الدنيوية، وسيأتي بيان ذلك في الفصول التالية.

ـ ظهور تراتبية داخل الأسقفية نفسها.

ـ قيام علاقات من الند إلىٰ الند بالسلطة المدنية.

قيام ذهنيات وتصرفات مرتبطة بهذا التطور في المؤسسات"[1].

وبالرغم من ظهور هذه المؤسسة السياسية في تاريخ الكنيسة إلّا أن ما نبحثه هو دور المؤسسة الدينية أو الكنيسة في الحياة المعرفية والعلمية والفكرية، وبالأخص ما تفرضه في الحياة الفكرية الدينية من أفكار وسلوكيات، سلباً أو إيجاباً.

ـ 2 ـ

قد تكون هذه المؤسسة الدينية الراعية موجودة في كل العقائد والملل بصور مختلفة وهيئات وأشكال تتناسب مع البيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الشعوب والبلدان، ولكن لو أمكن استثناء دين واحد منها فهو الدين الإسلامي الذي لم يدعُ في نصوصه الأصلية إلىٰ تأسيس هذه الهيئة أو المؤسسة الدينية الراعية، ولم يؤدِ التطور التاريخي التطبيقي إلىٰ ابتداع مؤسسة دينية مستبدة بالعبادة أو بالحياة الفكرية الإسلامية، ولم تصل ظروف أي مجتمع أو أحوال أي طائفة مسلمة في التاريخ الإسلامي إلىٰ تأسيس كنيسة إسلامية، لا في شكلها ولا في وظائفها، بالرغم مما تعرض له العالم الإسلامي من ظروف تاريخية قاسية في الماضي والحاضر[2].

لقد جعل الإسلام العلاقة بين المخلوق والخالق عبادة علمية وعملية مباشرة ودون وسائط فاصلة بينهما، وسواء كانت العبادة فردية أو جماعية فإن الإمام والمأموم يتبع شريعة واحدة تنظم عملهم ولا تجعل لأحد منهم قداسة، ولا مكانة دينية معنوية لأحد أكثر من

---

(1) تاريخ الكنيسة المفصل، الفصل الرابع، كنيسة على صورة الإمبراطورية، بقلم بيار نوتان، 1/ ص 161. وانظر: قصة محاكم التفتيش في العالم، اسخيطة، 13.

(2) هناك من يشبه المرجعية العلمية في بعض المدارس الشيعية بالمؤسسة الدينية وأنها تمثل دور الكنيسة، وبالرغم من أن أدلتهم موجودة وقابلة للتفهم، إلّا أن الفارق بينهما موجود أيضاً ومقبول.

الآخر، فالمراتب التعليمية والسياسية تقوم على الواجبات والصلاحيات والحقوق الدنيوية وليس على أساس المكانة الدينية ولا القداسة لأحد، وهذا ما حال دون ظهور مؤسسة دينية لها حق احتكار الدين لنفسها، وحال كذلك دون استغلال تفسير الدين من قبل طائفة دون غيرها من المسلمين، بدليل ظهور المدارس العقدية الكثيرة والمذاهب الفقهية المتنوعة، وبعض مظاهر سوء إدارة الاختلاف بين المسلمين، أو رفض شرعية الاختلاف بينهم، وإغلاق باب الاجتهاد من بعض مدارسهم، لم تنجح كلها في احتكار الدين ولا تقسيره لنفسها دون غيرها من المدارس والمذاهب التاريخية والمعاصرة.

ـ 3 ـ

حتى أن أحد المستشرقين قد أخذ على الدين الإسلامي افتقاره إلى جهة راعية تشبه الكنيسة في العقائد المسيحية، فقال المستشرق هاملتون جب:

(فالكنيسة تلعب دور الجامع التاريخي والأداة الموضوعة في خدمة الضمير المسيحي، وهي تشكل عنصراً ثابتاً على الدوام يتجدد عن طريق تيار التجربة المسيحية ويعطي لهذه التجربة وجهة سيرها وفعاليتها معاً)[1].

المستشرق جب لا يجد هذه العلاقة الحيوية بين مؤسسة الإسلام والمسلمين إلّا بالنظام ـ الدولة ـ فيقول: (ولا شك أن نظرتي إلى الإسلام هي نقيض ذلك فالكنيسة الإسلامية وأعضاؤها يشكلون معاً مزيجاً متشابهاً، يتكون كل عنصر فيه ويتفاعل مع الآخر ما دام الإسلام نظاما حياً وما دامت مبادئه تلبي حاجة الوعي الديني لدى معتنقيه)[2].

هذا اعتراف من متخصص في الثقافة الأوروبية والإسلامية بعدم وجود مؤسسة دينية تشبه الكنيسة لها سلطة معنوية أو مادية على المسلمين إذا زال النظام الإسلامي من الحكم[3]،

---

(1) الاتجاهات الحديثة في الإسلام، جيب، ترجمة هاشم الحسيني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1966م، ص 22.

(2) الاتجاهات الحديثة في الإسلام، جيب، 22.

(3) انظر: السياسة والحكم، د. حسن الترابي، ص 54.

وهذا قول صحيح نسبياً، وفيه بيان عن دور الكنيسة في العالم المسيحي، وأن الكنيسة مرتبطة برعاية الفرد المسيحي والشعب المسيحي سواء وجدت الدولة الدينية أم لم توجد، وكذلك الإنسان المسيحي يجد في الكنيسة جهة متحكمة بأفكاره وسلوكه، فلا يملك أن يعلن عن رأي له مخالف لرأي الكنيسة وبالأخص في المجال الديني.

أما في الإسلام فلا توجد هذه الكنيسة ولا المؤسسة الدينية، وفارق كبير بين الرعاية السياسية في الإسلام وبين الرعاية الدينية في الكنيسة، وإذا لم توجد دولة إسلامية في مكان ما وكان فيه مسلمون، فلا توجد جهة علمية تفرض عليهم تفسيرها للدين بالصورة التي يكون فيها ملزماً دون غيره من الاجتهادات الإسلامية، ولا تملك جهة ادعاء حق تقبل العبادة من المسلمين لله تبارك وتعالىٰ، والمسلم في كل الأحوال لا يحتاج إلىٰ مؤسسة دينية أو جامعة روحية أو مرجعية علمية تتقبل منه صلاته أو استغفاره أو عبادته، أو تعميده عند ولادته أو زواجه أو وفاته.

وفي تقديرنا أن هذه الميزة مهمة جداً في فهم الإسلام كله، كرسالة تحرر للبشرية جمعاء، ومنع للعبودية الظالمة، ومقاومة للاستبداد الذي يفرض باسم الدين، أو قد يفرض من خلال تصور خاطئ للدين في الحياة، فقد تكون البداية احتكار الدين أو تفسيره ولكن النهاية احتقار الدين والمتدينين، لقد كانت وظيفة الكنسية في القرون الماضية سبب تخلف أوروبا والعالم المسيحي لعدة قرون، حتىٰ قيام الدول الأوروبية الدنيوية "العلمانية"[1].

ـ 4 ـ

العلمانية الأوروبية حصرت دور الكنيسة في الرعاية الفردية والأخلاقية للفرد في الولادة والزواج والوفاة، وجعلت من مهمة الدولة الرعاية السياسية، وكانت حجة الفلاسفة في الثورة علىٰ الكنيسة أنها حرمت الإنسان من حريته وإنسانيته، وأن الدول التي صنعتها

(1) حول مفهوم الدنيوية والعلمانية انظر: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، الدكتور عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 1426هـ ـ 2005م، ج1/ ص53.

الكنيسة كانت مستبدة، ولا قيمة فيها للإنسان فضلاً عن أن يكون لـه فيهـا حقـوق مدنيـة أو سياسية أو غيرها.

وبالرغم من أن الإسلام قد نظم العلاقة بين الفـرد المـسلم والمجتمـع المـسلم والدولـة الإسلامية تنظيماً سياسياً، أي تنظيماً أساسه القيام عـلىٰ الأمـور بـما يـصلحها، إلَّا أن التـاريخ الإسلامي قد أفرز بعض الحالات التي قد تشبه دور المؤسسة الدينية الكنسية، كما ذكرناه مـن قبل، مثل التمسك بالتراثية والتمذهب المغلق والتشيع السلبي والولايـة الـصوفية المنحرفـة، التي صنعت مرجعة مذهبية وحصرت التعليم من مـصادرها هـي دون غيرهـا مـن المـصادر الإسلامية، وهي أنوع من الاستبداد الفكري الذي ينبغي إدارته بصورة تدفع أضراره.

وفي الحاضر قد يوجد الاستبداد الفكري تحت عناوين معـاصرة منهـا القيـادة الفكريـة للأحزاب الدنيوية أو الدينية، اليسارية أو اليمينيـة وعنـد الحركـات والأحـزاب الإسـلامية، فهذه جعلت من اجتهادها قيادة فكرية مستبدة، وتفرض نوعاً مـن التعلـيم الـذي يـؤدي إلىٰ الاستبداد الفكري الذي ينبغي إدارته بالصورة التي لا يصل فيها إلىٰ مفهوم المؤسـسة الدينيـة ولا الكنيسة، وبالأخص فيا يخص شباب المسلمين، وحتىٰ لا تؤول الأمور إلىٰ تـشويه الـدين نفسه في أنظارهم.

لقد جعـل الإسـلام حـق تنظـيم الحيـاة العامـة بأيـدي المـسلمين والمـؤمنين أنفـسهم، باجتهـادهم المعـرفي والعلمـي وبحـب اسـتطاعتهم وتخصـصاتهم، عـلىٰ أسـاس الـشورىٰ والديمقراطية الإسلامية، باحترام حقوق الإنسان الطبيعية والمعنوية، وحرية المسلم المؤمن في التعبير عن موقفه الفقهي والعقدي والـسياسي، باجتهـاده الخـاص أو بحريـة الاختيـار بـين الاجتهادات الإسلامية الحية، وأنه " لا عصمة في الإسلام لطبقة مـن حكـام أو رجـال ديـن يحتكرون المعرفة أو يتحـدثون باسـم الله فيـصبح قـولهم هـو القـانون وهـو الـدين وتـصبح أشخاصهم هي المقياس، فيتسلل الإكليروس من جانب والحكم الثيوقراطي (الديني) الـذي مارسته الكنيسة في القرون الوسطىٰ من جانـب إلىٰ حيـاة المـسلمين، وبـذلك يكـون الفـساد

والإفساد[1]، فالإسلام لا يقتضي وجود مؤسسة دينية تستبد بالفكر الديني، ولا يسمح لأحد باحتكار تفسير الدين، بغض النظر عن اسم وصفة الجهة المستبدة، وبغض النظر عن الغاية التي تدعيها، فالاحتكار مآله الاحتقار، والاستبداد مآله البداد.

❁ ❁ ❁

(1) نظرات في مسيرة العمل الإسلامي، عمر عبيد حسنة، كتاب الأمة، العدد (8)، ص 23.